الأنباء
الثلاثاء 25 أبريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

ألقى كلمة خلال حفل عشاء أقامه أمس في منطقة العارضية

البراك: ليس بيننا من يُفكر في تغيير النظام ولا نزاع حول أحقية ذرية مبارك في الحكم

بدر السهيل

طالب النائب السابق مسلم البراك بضرورة أن تخطو الحكومة خطوات نحو الإصلاح السياسي من خلال حكومة منتخبة رئيسها يأتي عبر صناديق الاقتراع وعودة الجناسي والعفو الشامل وإلغاء الحبس الاحتياطي والعزل السياسي ومنح القضاء أحقية النظر في سحب الجناسي ودور العبادة. وشدد البراك في كلمة ألقاها خلال حفل عشاء أقامه أمس في منطقة العارضية الصناعية على ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات مثل الإعلام الإلكتروني والبصمة الوراثية والحبس الاحتياطي وإجراء مصالحة وطنية شاملة مع الشعب، مشيرا إلى أنه لا بد من احترام الدستور بالرغم من أنه لا يلبي طموحنا وسيأتي اليوم لتعديله.

ولفت البراك إلى أنه إذا شعر الشعب بأن الحكومة تخطو خطوات نحو هذه المصالحة فسوف يخطو خطوات، مؤكدا أنه لا يختلف اثنان في الكويت على الشرعية الدستورية لأسرة الحكم. وإلى التفاصيل:

النائب السابق مسلم البراك متحدثا في حفل عشاء أقامه أمس (قاسم باشا)

نطالب بـ«تحقيق المصالحة» عبر عودة الجناسي والعفو الشامل وإلغاء القوانين المقيدة للحريات

نؤمن بأن الكويت للجميع ولن نقبل بالطرح الطائفي أو الفئوي ويجب إلغاء مصطلحات سني وشيعي وحضري وبدوي من قاموسنا

في البداية قال البراك أن الكويت تسير نحو الهاوية في كل المجالات، والشعب الكويتي شعب شبابي ولدينا شباب لم يدخل الى قوة العمل، إذا لم ندر الدولة بشكل مختلف فسنجد أنفسنا في أزمة.

وأضاف: ان المناصب تسند لغير الأمناء ولغير الأكفاء، لافتا الى ان هذا كلام رئيس الوزراء الكويتي، ولا يوجد حل لمثل هذه الأمور.

ولفت الى ان النفاق السياسي يتفشى بشكل كبير لخدمة المصالح الشخصية، مشيرا الى ان الغني يزداد غنى عبر الفساد وليس بالتجارة الحلال وتزداد الثروات، والطبقة الوسطى بدأت في التلاشي نتيجة لعدم وجود شبكة الأمن الاجتماعي والمعيشي ويذهبون الى جيب المواطن بادعاء تسكير العجز في الميزانية، مضيفا: ان التركيبة السكانية مختلة.

وتابع البراك: أؤكد ان التعليم منهار، لافتا الى ان الكويت دولة نفطية وتستورد الوقود، والبلد به بوق ولا يوجد حرامي وكأن من يبوقنا أشباح!

وقال ان سياستنا الخارجية قاصرة، وهناك من استمرأ التعدي على ثروات الناس، وتبنى بعض اطراف من أصحاب السطوة تفريق المجتمع، ويرعون سياسة خبيثة هي سياسة فرق تسد.

وزاد: شهدنا ظهور جماعة محددة الأهداف استخدمت لتعزيز الانقسام ونشر العنصرية البغيضة، واضاف: انهم يزيدون من تفتيت المجتمع، وبلغت الأمور أدنى مستوى في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، فكل مواطن شريف يدرك حجم انحدار الكويت بلدنا ووطننا.

واستعرض آخر المؤشرات على تراجع الكويت في عدد من المجالات من بينها مؤشر الفساد والتنمية والتقدم.

إذا خطت السلطة خطوة نحو المصالحة مع الشعب فسنخطو خطوتين

الخطاب الانتخابي لم يعد مجدياً ونحتاج لتكاتف القوى السياسية

وقال ان المواطن يشعر بما هو أسوأ، وأريد منكم ومن السلطة ان تسمع لما سأطرحه للخروج من النفق المظلم.

وتساءل البراك ما الحل؟ وكيف نوقف هذا الانحدار ونعيد بناء التضامن الاجتماعي؟ وكيف نعيد للقانون هيبته؟ وكيف نعيد لسلطات الدولة استقلالها؟

وزاد: دعونا نعترف كشعب بأننا لن نستطيع ان نحدث تغييرا ومؤسسات المجتمع المدني تابعة للسلطة وبعضها غير فاعل.

وتساءل: من منا لا يخشى على أمنه؟ فالكويتيون مهددون بسحب الجنسية والنفي خارج البلاد والملاحقات السياسية مستمرة وقطع الأرزاق وتشويه السمعة. كل هذا يحدّ من قدرة الشعب على إحداث التغيير خاصة في ظل تكريس الانقسام ونأبى إلا ان تكون الكويت وطن الجميع ومن خلال التعاضد بين أبنائها.

وتابع البراك بقوله: سوف يأتي ذلك اليوم الذي تعود فيه الكويت كويت التسامح والحرية، ولن نحقق شيئا ما لم نكن على استعداد للتضحيات بالحرية، فلا تغيير دون تضحيات، مثل تضحيات من تم اعتقالهم في 76 و86 وتضحية شهداء الكويت من أجل حرية الوطن وتضحيات رجال الحراك فهذه التضحيات هي ثمن الحرية والكرامة ولا منّه لأحد على الكويت.

وزاد: متى ما كنا على استعداد لكسر حاجز الخوف، فالحل الفردي لن يحقق نتيجة، كما ان الفرد مهما كانت امكانياته لا يملك عصا سحرية تحل المشاكل، لذلك لا بد من دعم العمل الجماعي المنظم دون إقصاء أو تهميش.

وتابع: أوجه رسالتي الى من بيده القرار بأن تداركوا الأمر سريعا فلو خطت السلطة خطوة واحدة نحو المصالحة مع الشعب فإن الشعب سوف يخطو خطوتين تجاهها، فنحن في الكويت ليس بيننا من يفكر في تغيير نظام الحكم، بل والله لن تجد اثنين في الكويت يختلفان حول الشرعية الدستورية للحكم ولسنا بصدد نزاع حول إمارة ذرية مبارك الصباح.

وأضاف: الخلاف يدور حول مصدر السلطات، فنحن نؤمن بأن الشعب مصدر السلطات، والالتزام بالدستور، ونؤمن بأن القضاء يجب ان يكون مستقلا وألا يكون تابعا للسلطة التنفيذية.

أخطأنا بعدم تعديل قوانين كثيرة في 2012

التصالح مع السلطة مرهون باحترام الدستور والشعب ولا بد من تجاوز حالة التأزيم

وزاد: نحن نؤمن بحرية التعبير والتوزيع العادل للثروة وحتمية تعدد الرأي واحترام الرأي والرأي الآخر، ولا نقبل بأي طرح او توجه مقسم للمجتمع، ونرفض الطعن والتفريق للوحدة الوطنية، ولا يملك اي طرف ان يعطي الحق لقبيلة أو طائفة منح الصكوك للآخرين، وشراكتنا لهذا الوطن تستلزم الحرص والحفاظ عليه ولا يتحقق ذلك الا اذ كنا نؤمن بالوحدة الوطنية.

وزاد: نحن نؤمن ان سياستنا الخارجية يجب ان تقوم على مبدأ الحياد في اطار منظومة دول مجلس التعاون، ونؤمن بالدستور كله بالرغم من انه لا يلبي طموحنا ولا بد من تطويره لمزيد من الحريات.

وقال البراك: السلطة تؤمن بدولة المشيخة، والكويت منذ 300 سنة توافقت، ولا توجد دولة في هذا الزمن وجد بها هذا التوافق الذي استغرب منه الرئيس الفرنسي ميتران مستدركا بالقول: بعض حلفاء السلطة لا يؤمنون الا بالدينار دينا ومذهبا وادعو السلطة الى التدبر والتفكر لبناء كويت المستقبل وفكروا ماذا يحدث حينما يكسر الشعب حاجز الخوف، وتساءل: 58 شخصا من عائلة البرغش في ليلة يتحولون من كويتيين الى غير كويتيين، هل هذا معقول؟ وما حدث لسعد العجمي واحمد الجبري، فكروا حينما يخرج الناس الى الشارع مرة اخرى.

وتابع البراك: خلال وجودي في المعتقل كنت افكر فيما حدث وما قمت به وما قامت به المعارضة واقول لكم «نعم اخطأنا حين اعلينا من شأن العمل البرلماني على حساب العمل السياسي المنظم» اخطأنا حين اغفلنا مراجعة القوانين الرئيسية كقوانين الجنسية والانتخاب وتنظيم والقضاء. واي مجموعة اذا لم تراجع اخطاءها فلن تستطيع تعديل المسار في المستقبل.

وأضاف: نحن بحاجة الى تكاتف جميع القوى بعيدا عن الصراع الاجتماعي وبحاجة الى عمل جماعي مدروس فالبطولات لا تناسب المرحلة.

نحن بحاجة الى صياغة افكار ايا كانت افكارنا وانتماءاتنا وبحاجة الى افساح المجال للشباب في العمل السياسي.

واستطرد: نريد اطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها مثل الاعلام الالكتروني ومنح القضاء الرقابة على مسائل الجنسية، وتطهير الجهاز الاداري والأمني من العناصر الفاسدة، واذا خطت السلطة خطوة جادة الى الامام نحو الاصلاح السياسي فنحن مستعدون ان نخطو خطوات في ذات الاتجاه، نريد الكويت وطنا للجميع وطن الكرامة وتكافؤ الفرص لا يميز بين سني وشيعي وبدوي وحضري، ويجب ان تلغى هذه الكلمات من قاموسنا الوطني، وانا اتكلم هذا الكلام حماية للكويت، ومن اجل كويت كهذه ضحينا وعلى استعداد ان نضحي. فخصومتنا ليست شخصية ومعارضتنا ليست موجهة الى اشخاص، وتمسكنا بنظام الحكم من الثوابت ولنا الحق الكامل بأن نطلب ان تكون الأمة مصدر السلطات جميعا، ان هذا الالتزام لا يتناقض مع مطالبنا بتحقيق الديموقراطية الكاملة المتمثلة في حكومة منتخبة ورئيسها يأتي من خلال صناديق الاقتراع.

جانب من الحضور في حفل عشاء البراك يتقدمهم النائب د.وليد الطبطبائي

«التحقيق في اختفاء الحاويات» تنجز تقريرها بعد أسبوعين

واصلت لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات نظر القضية في اجتماعها امس الاثنين. وقال عضو اللجنة النائب د.وليد الطبطبائي: إن التقرير النهائي للجنة سيكون جاهزا بعد أسبوعين متضمنا الجهات التي تتحمل المسؤولية. وأوضح الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اللجنة طلبت من مستشاريها خلال الاجتماع تحديد مسؤولية كل جهة والتقصير الحاصل من خلال المستندات الموجودة. وأضاف الطبطبائي أن هناك تقصيرا ومسؤولية مشتركة بين عدد من الجهات، مشيرا إلى أن الخلاف بين أعضاء اللجنة حول تحميل المسؤولية الكبرى لجهة بعينها.

جمعية الصديق التعاونية

إعلان

بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل رقم 08407 - 2017 بتاريخ 2017/3/20 تعلن جمعية الصديق التعاونية عن حاجتها لتعيين الوظائف التالية:

(أمين خزينة - مدخل بيانات - سكرتير تنفيذي
فني كمبيوتر - طباع - مسؤول خدمات - عامل بوفيه - سائق
- مسؤول صيانة - فني كهرباء - فني صحي)

وذلك وفقاً للشروط التالية :-

1- أن يكون حاصل على مؤهل مناسب .
2- أن يكون لديه خبرة في مجال العمل التعاوني.
3- متفرغ للعمل في الجمعية دوام كامل .
4- اجتياز كافة الاختبارات والمقابلات الشخصية .
5- على من تتوافر فيهم الشروط لشغل هذه الوظائف تقديم المستندات التالية:-

● صورة المؤهل الدراسي. ● صورة البطاقة المدنية. ● صورة شخصية.

(يجب ان تكون جميع المستندات كاملة حتى يتم قبول الطلب)

تقديم الطلب إلى إدارة الجمعية المبنى الرئيسي - الإدارة العامة بمركز ضاحية الصديق قطعة 5.

خلال الدوام الرسمي لمدة عشرة أيام عمل من تاريخ الإعلان.

مجلس الإدارة

عقدها أول من أمس في ديوانه بمنطقة عبدالله السالم بعنوان: «سرقوها.. ودمروا وحدتها»

ندوة المطير: الكويت تمر بمنعطف خطير يستدعي تغيير النهج ومحاربة الفساد

سلطان العبدان

انتقد النائب محمد براك المطير أداء رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك وعدم محاربته للفساد الحاصل في البلاد.

وأضاف المطير، في ندوة أقامها مساء اول من امس، انه لهذه الأسباب تم الذهاب لاستجواب رئيس الحكومة، كاشفا عن أنه وقع على كتاب عدم التعاون هو والنائب مرزوق الخليفة والنائب وليد الطبطبائي.

ولفت المطير إلى أنهم سيعيدون تقديم الاقتراح بقانون بشأن تعديل قانون المحكمة الكلية لبسط ولاية القضاء على مسائل الجنسية ويقضي بعدم جواز سحبها إلا بحكم قضائي، مشيرا إلى أن بعض النواب ممن قدموا هذا الاقتراح بقانون صوتوا ضده في جلسة 11 أبريل التاريخية.

من جانبه، قال رئيس مجلس الأمة والنائب الأسبق أحمد السعدون اننا ضد المشاركة في الانتخابات ولكن لا ينبغي أن نحجر على الآخرين ومن يعتقد أنه يستطيع تحقيق أغلبية 33 في المجلس، فعلى بركة الله.

وأضاف السعدون أن من صوّت ضد قانون المحكمة الإدارية يتحمل المسؤولية، ومن لم يمارس دوره من اليوم الأول يتحمل أيضا المسؤولية، مؤكدا أن ما يحدث الآن نتيجة التراخي ونتيجة التنازل عن التشريع والرقابة فهناك تصريحات صدرت الآن لم تصدر حتى في المجلس الوطني وتحصين رئيس الوزراء من 44 نائبا بدعة.

وأكد أنه إذا صح الكلام عن تزوير الجناسي فنحن أمام فضيحة مجلجلة ومخزية فهذا كلام وقع يراد منه تفتيت المجتمع الكويتي، مستدركا بقوله «لا أعلم كيف يقسم شخص على احترام الدستور ثم يصوت ضد حق الناس في اللجوء إلى القضاء حال شعورهم بالظلم بسحب جناسيهم».

وتحدى السعدون الحكومة أن تأتي بدليل واحد على تزوير البرغش والجبر في جناسيهم، وقال ان ما حدث في 2 أغسطس ومن بقي في الكويت هؤلاء هم الكويتيون.

وتابع: لا أمل في المشاركة في الانتخابات في ظل التفرد بالقرار واستمرار انتهاك الدستور، موجها كلامه إلى الحضور بأن المشهد لا يمكن تغييره من حزب أو تيار أو أفراد بل أنتم من يغيرون المشهد.

بدوره، قال النائب السابق خالد السلطان ان من يقول ان ثلث الشعب الكويتي فهو يبرر رفضه لبسط سلطة القضاء على الجناسي.

وأكد السلطان أن رئيس الوزراء هو المسؤول الأول على انهيار الإدارة في البلد، متسائلا: ألم يفكر من اقترح سحب الجناسي والصوت الواحد في حال البلد؟! فما يحدث هو سوء الإدارة وفقدان الأمانة ونهب ثروة البلد.

وقال ان ما تم اكتشافه في خلية العبدلي أو خلية حزب الشيطان ما هو إلا رأس الجليد، مشيرا إلى أن حماية البلد تستوجب مطالبتنا بالإصلاح لحفظ البلد.

من ناحيته، وجه النائب د.وليد الطبطبائي التحية إلى مسلم البراك وقال: من ضاحية عبدالله السالم على خروجه سالما ومرفوع الرأس.

محمد المطير متحدثا في الندوة ويبدو المشاركون من النواب والنواب السابقين

ولفت الطبطبائي إلى أن الحكومة ليست قادرة على حل المجلس ولا تعرف عن الدستور وسنوقع على كتاب عدم التعاون فبعد جلسة 11 أبريل لا تستحق الحكومة البقاء.

وزاد: قدرنا مواجهة فساد الحكومة وديوانية المطير شهدت اجتماع 26 نائبا قرروا عدم قبول رئيس مجلس الأمة أو رئيس الوزراء ولكن صمد 17 نائبا فقط.

وتابع: لا خصومة شخصية مع ناصر المحمد وخلافنا مع نهجه وسنتصدى لرئيس الوزراء الحالي لأن نهجه لم يختلف، مؤكدا أن هناك ترضيات بالأموال والمناصب وسبق ان كشفت إحدى الصحف تنامي أموال النواب وهذا ما يتكرر الآن، ولن نقبل أن يعود القبيضة والدفيعة ولم نستطع التشريع فسنحاسب.

من جانبه، قال النائب السابق عبداللطيف العميري ان الفساد المالي يدمر الأمم والزكاة ركن من أركان الإسلام، موضحا أنه إذا ضاع التكافؤ وانتشرت الطبقية والظلم والسرقات فهذا نذير بتفتيت ودمار المجتمع.

بدوره، قال النائب مرزوق الخليفة ان هناك حفنة يريدون الأموال والمناقصات والصفقات مقابل تدمير الشعب وتفتيته.

ولفت إلى أن وهناك آلات إعلامية ضخمة تصور الصالحين على أنهم فاسدون ويقلبوا الحقائق، مؤكدا: نحن ضد المزورين وليذهب موضوع الجناسي للقضاء والكل يثبت حجته.

وتساءل: هل يعقل أن نائبا يقدم القانون ومن ثم يصوت برفضه؟ فهناك تأثير على النواب، مستنكرا أن تحول الحكومة مشاريعها إلى الديوان الاميري ويجب أن يحاسب الوزير المختص.

وقال: لم نستعجل في الاستجواب، فالعلاقات الودية لن تعيد الجناسي وثبت أن هناك مراوغة من الحكومة.

وفي ختام الندوة قال النائب المطير اننا نمر بمنعطف خطير ونحتاج إلى تغيير النهج.

وأكد أنه إذا تم شطب استجواب من قبل رئيسي السلطتين أو تمت إحالته إلى الدستورية فسيكون هناك استجواب في نفس اليوم بعدم تمكين نواب الأمة من أدواتهم الدستورية «فهذا وعد وواجب علينا».